الخالد يبارك للموسى بثقة الأمة

الناصر محتضنا وزير الأشغال بعد حوزه الثقة «تصوير : صالح محمد»

الحيازات الزراعية والملاحظات الواردة في الاستجواب

بالمداولتين على إعفاء «السكنية» من الرقابة المسبقة لمدة 5 سنوات

العرو : زيادة دفعات التوزيعات في مدينة جنوب سعد العبدالله وإذا أقرت ميزانيتها فستوزع بالكامل

المويزري : ما الفائدة من إحالة التجاوزات الزراعية إلى النيابة بصورة «منقوصة وغير مكتملة»

الخليفة : الموسى مسؤول عن التجاوزات ونستغرب تجاهله الرد على اسئلة النواب بخصوص الحيازات

●●●●

الغريب: شبه إجماع بين المزارعين على أن الوزير لم يحصل على الوقت الكافي لمعالجة المشكلات

وزير المالية يقدم عرضا مرئياً ضمن برنامج الحكومة

تقرير وزير التربية حول خطة التعليم

خليل الصالح : الوزير جاد بمكافحة الفساد والدليل تحركه باحالة ملف الزراعة للجنة حماية الأموال

●●●●

الجمهور : لن نذخر جهدا في حماية المواطن ومكافحة رفع الأسعار لتعزيز استقرار الأسرة الكويتية

وأوضح الفارس أن برنامج عمل الحكومة يتضمن 4 محاور: تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادي، إعادة هيكلة القطاع العام، تطوير رأس المال البشري وتحسين البنية البشرية والطاقات المتجددة.

وقدم الفارس عرضا مرئيا لبرنامج عمل الحكومة، مبينا ان «الكويت لديها مقومات أساسية وبرنامج عمل الحكومة هو خارطة طريق»، وهي مقومات (السمعة الدولية – مقومات اجتماعية – مقومات مؤسسية – مقومات طبيعية – مقومات جغرافية).

ولفت الوزير الفارس إلى أن «هناك تحديات رئيسية تمت الإشارة إليها في النطق السامي»، مشيرا إلى أن محاور برنامج عمل الحكومة بينت الاختلالات وهي:

–1 اختلالات هيكلية في الاقتصاد الوطني والمالية العامة:

العجز المتراكم في الميزانية العامة للدولة خلال السنوات الخمس المقبلة من دون الإصلاح المالي، من المتوقع أن يصل بين 45 و60 مليار دينار.

–2 انخفاض إنتاجية القطاع العام ومنها:

ارتفاع مستوى مشاركة الحكومة في تقديم الخدمات مما يحول دون مشاركة القطاع الخاص في الانشطة الاقتصادية

3 –ضعف الرأس المال البشري ومنه: تدني جودة التعليم حيث أن مستوى خريج الصف الثاني عشر يكفي مستوى خريج الصف السابع في دول مقاربة الدخل مع الكويت.

–4 تدني كفاءة البنية التحتية وعدم التناغم بينها.

من جهة ثانية، أكد الفارس أن «استدامة الأمان الاجتماعية» وضع شعارا لبرنامج عمل الحكومة ليؤكد الاستدامة التي تصب في مصلحة المواطن وتهدف لرفع جودة معيشته.

وأشار إلى أن هناك 11 ركيزة بـ86 مبادرة، منها: جودة التعليم 5 مبادرات، وسوق العمل 7 مبادرات والرعاية الصحية 5 مبادرات.

وعرض الفارس مرجعيات برنامج عمل الحكومة ومنها سياسات الخطة الإنمائية. واستعرض محور برنامج الإصلاح الاقتصادي في مبادرة تأسيس مناطق اقتصادية ومنها منطقة العبدلي الاقتصادية، حيث عرض المسؤول عنها وهي هيئة تشجيع الاستثمار والوقت المحدد للمبادرة وخطوات التنفيذ.

بدوره قال وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد إن محور الإصلاح المالي والاقتصادي من برنامج عمل الحكومة يتكون من 29 مبادرة وأربعة مستهدفات أساسية.

جاء ذلك في كلمة للرشيد أثناء العرض المرئي الذي قدمه.

وأوضح أن تحسين بيئة الأعمال يكون عن طريق ثلاث ركائز أساسية تتعلق في برنامج تحسين وتطوير آلية محددة لتخصيص الأراضي ورقمنة الخدمات الحكومية اضافة إلى دعم القطاع الخاص عن طريق جذب الاستثمار المباشر للشركات العالمية وتأسيس المناطق الاقتصادية الخاصة وتعزيز وتوطين الصناعات.

وأضاف أيضا أن تحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من قبل الانفاق الرأسمالي وتنفيذ استراتيجية خاصة بالتخصيص وتطوير برامج الرعاية السكنية بالإضافة لتنمية سوق العمل في القطاعين العام والخاص بتعديل نظام الوظائف والرواتب وضمان عدالة شبكة الامان الاجتماعي وتشجيع العمالة الوطنية في القطاع الخاص ومواءمة التعليم واحتياجات سوق العمل وتحسين صرف دعم العمالة وتطوير برنامج استقدام العمالة الوافدة وجذب وإبقاء العمالة الماهرة.

وعن الاستدامة المالية العامة للدولة قال الرشيد انه تم تقسيمها الى ثلاث اقسام وهي المصروفات العامة والايرادات العامة وادارة المالية العامة إذ سيتم تحسين ميزانية المصروفات ومراجعة المصروفات الرأسمالية وتحسين المشتريات الحكومية وتطوير النموذج الوطني للدعوم وضبط ومراقبة باب اجور الوظائف الحكومية ومراجعة الخدمات العامة وتحسين تحصيل ارادات الدولة بالاضافة الى تعزيز قدرات ادارة الطوارئ لتحسين التدفقات الجمركية وتطوير ادارة المالية العامة.

وذكر بخصوص تحسين بيئة الاعمال ان هناك مؤشر من الامم المتحدة لتنمية الحكومة الالكترونية إذ تحتل الكويت المركز 46 حاليا في المؤشر والهدف في عام «2025–2024» الوصول للمركز 30.

وقال فيما يخص دعم ونمو القطاع الخاص ان مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي حاليا 13 مليار دينار كويتي «نحو 43 مليار دولار» والهدف في عام 2025 بلوغ 15 مليار دينار «نحو 49 مليار دولار» مبينا ان العمالة الوطنية في القطاع الخاص تصل إلى 72 ألف موظف في ظل الطموح بالوصول بهم إلى 100 ألف في عام 2025.

وأوضح أن في كل ركيزة من ركائز البرنامج هناك جهد مبذول واجتماعات متواصلة من 16 جهة حكومية تم التنسيق معها وعقد 75 ورشة عمل حتى الان ومراجعة 150 مبادرة واكثر من 100 مؤشر اداء.

واستعرض الرشيد الجهات المسؤولة عن كل ركيزة من ركائز محور الاصلاح الاقتصادي والمالي والاصلاحات في المرحلة الحالية.

من جانبها أكدت وزيرة الدولة لشؤون البلدية ووزيرة الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتورة رنا الفارس ان محور تحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة والذي يأتي ضمن برنامج عمل الحكومة يستهدف تحسين مؤشر البنية التحتية وتحسين جودة امدادات الكهرباء.

وذكرت ان الجهات الحكومية التي ستشارك بتنفيذ هذا المحور هي معهد الكويت للابحاث العلمية والجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات ووزارة الكهرباء والماء.

وأوضحت ان تنفيذ هذه المبادرات المتعلقة بهذا المحور سيمكن الحكومة من تطوير وتشغيل بنى تحتية ومستدامة وفعالة ومرنة سواء كانت البنى التحتية الاقتصادية او البنى التحتية الاجتماعية.

وبينت ان مكونات البنية التحتية الاقتصادية تنقسم الى الخدمات المتعلقة «بشبكات المياة والكهرباء والامطار والصرف الصحي وشبكات الاتصالات» وإلى المواصلات المتعلقة «بالموانئ والمطارات والطرق والجسور وشبكة سكة الحديد» ثالثا الطاقة وتتعلق «بتوريد الكهرباء وانابيب الغاز والنفط وتخزين الطاقة والطاقة الشمسية ومحطات الطاقة».

وذكرت ان مكونات البنى التحتية الاجتماعية تختص بالمستشفيات والمدارس ودور الرعاية.

وأشارت الى وجود اربع مبادرات تتعلق ببرنامج عمل الحكومة خاصة بمحور تحسين البنية التحتية وتوظيف الطاقات المتجددة الاولى تطويراستراتيجية خطة ادارة اصول البنية التحتية والثانية وضع سياسيات اصول البنية التحتية والثالثة تطوير نظم معلومات ادارة اصول البنى التحية «ذكية مستدامة» والرابعة تطبيق نظم مطورة في ادارة البنية التحتية

من ناحيته أكد وزير التربية ووزير التعليم العالي والبحث العلمي الدكتور علي المضف أن محور تطوير رأس المال البشري من برنامج عمل الحكومة يهدف إلى اصلاح منظومة التعليم عبر عدة مبادرات تسهم في تكوين رأسمال بشري ابداعي.

وأوضح ان في مقدمة المبادرات تطوير جودة المناهج الدراسية وتستهدف مواءمة المناهج وفق قيم الإنتاجية والتنافسية والاستدامة لتسهم في تكوين رأسمال بشري إبداعي بالاضافة الى شمول انواع التعليم وجميع المراحل التعليمية وفئات المتعلمين.

وأضاف أن المبادرة الثانية في إطار تطوير معايير نظام التعليم تختص بتحسين المستوى النوعي الذي يجب ان يكون عليه جميع مكونات العملية التعليمية من متعلمين ومعلمين وتطبيق معايير وطنية للجودة على مستوى المدارس والمناهج والاداء التعليمي.

وذكر المضف ان المبادرة الثالثة في هذا الإطار تختص بتطوير معايير وطنية للجودة وتهدف إلى رفع مستوى مهنة التدريس للارتقاء بالعملية التعليمية وتتضمن تدريب المعلمين.

وبين ان المبادرة الرابعة تختص بتطوير حوكمة النظام التعليمي والسياسات التعليمية بهدف إعداد أدلة تنفيذية لحوكمة المنظومة التعليمية وتطوير القدرات وتطوير أنظمة رقمية لدعم اتخاذ القرار.

بدورها قالت رئيسة ديوان الخدمة المدنية مريم العقيل إن محور إعادة هيكلة القطاع العام في برنامج عمل الحكومة جاء ترجمة لأهمية تطوير الهيكل الاداري في الجهاز الحكومي وتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وأكدت العقيل أن هذا المحور يحتوي على ركيزتين أساسيتين تضمان 26 مبادرة مبينة أن كل مبادرة لها بطاقة موضح فيها البرنامج الزمني لها ومؤشراتها ومستهدفاتها وكذلك الأدوار والمسؤوليات الخاصة بها.

وبينت أن ديوان الخدمة المدنية والهيئة والعامة لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة مسؤولتان عن هذه المبادرة مؤكدة أن تطوير وإعادة هيكلة القطاع العام يستوجب على الحكومة أن تطور في خدماتها التي تقدمها للمستخدمين سواء كانوا أفرادا أو قطاع خاص.

وأوضحت انه لتقديم أفضل الخدمات يجب الاهتمام بالابتكار وريادة الأعمال وتحسين جودة القوى العاملة وخلق وظائف في القطاع الخاص بهدف تلبية توقعات المواطنين في جودة الخدمات وتمكين القطاع الخاص من خلق اقتصاد متنوع مستدام وكذلك خلق اقتصاد غير نفطي يقوم على الابتكار وريادة الأعمال.

وأضافت أن معيار تطوير الهيكل الاداري للجهات الحكومية هو تحسن مؤشر فعالية الحكومة موضحة أن هذا المؤشر هو الذي يقيس جودة الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة ويرتبط بمستوى الرضى لدى المستخدمين.

من جهته قال أمين عام المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية الدكتور خالد مهدي في كلمة مماثلة إن محور تطوير رأس المال البشري في برنامج عمل الحكومة يهدف إلى عدة أمور منها تطوير الرعاية الصحية.

وأضاف الدكتور مهدي أن تطوير الرعاية الصحية يعتمد على تعزيز الطواقم الطبية والطبية المساندة بالاضافة إلى الممارسات المثلى لتوظيف واستغلال البيانات الصحية وفق المعايير العالمية.

وبين أن المحور يدعو إلى اشراك القطاع الخاص والمستثمر الدولي في تطوير جودة الخدمات الطبية والرعاية الصحية عبر اسناد مهام الادارة التشغيلية للمرافق الصحية.

وأوضح أن المحور شدد على ضرورة تطوير المنظومة الصحية العامة للحد من الامراض المزمنة وتشجيع أنماط الحياة الصحية اضافة الى تنفيذ استراتيجية وطنية لتطبيق مبادرة المدن الصحية وإقامة شبكة المدن الصحية الكويتية وفق المعايير العالمية لضمان حياة كريمة.

ورفع رئيس الجلسة نائب رئيس مجلس الأمة أحمد الشحومي جلسة مجلس الأمة التكميلية إلى الجلسة الخاصة الساعة 11 من صباح اليوم الخميس.

وكان رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وجه الدعوة لحضور جلسة خاصة اليوم ويتضمن جدول أعمالها مناقشة الطلبات المتعلقة بالمتقاعدين،واقتراح بقانون في شأن تعمير الأرضي المملوكة للدولة واستثمارها والذي يوفر 33386 ألف قسيمة سكنية، واقتراح بقانون بإنشاء صندوق التكافل للمواطنين.

الغريب معارضا لطرح الثقة

.. وخليل الصالح أيضاً

.. وكلمة مريم العقيل